

وزارة النقل



المركز الوطني للوقاية والأمن

تنظيم السلامة المرورية بالجزائر
و جهود الدولة لتوفير السلامة
عبر الطرق

أ- مقدمة:

ب- إحصاءات:

- 1- عدد الحوادث و ضحاياها.
- 2- الحظيرة الوطنية للمركبات.
- 3- مقارنة بين تزايد عدد الضحايا و نمو الحظيرة.

ج- هيئات الوقاية:

- 1- اللجنة الوطنية للسلامة المرورية.
- 2- المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق.
- 3- المؤسسة الوطنية للفحص التقني.
- 4- المركز الوطني لرخص السياقة

5- مشاريع هيئات أخرى:

- البطاقة الوطنية لرخص السياقة.
- البطاقة الوطنية لمخالفات المرور.
- البطاقة الوطنية لتسجيل المركبات.

د- عناصر السياسة الوطنية للوقاية:

1- الشمولية:

- * التربية والتكوين و التدريب على السياقة.
- * التوعية.
- * الردع.
- * المحيط.
- * المركبة.

2- التعاون و التنسيق.

3- المنهج العلمي.

هـ- خاتمة.

مقدمة

أضحت حوادث المرور تشكل هاجسا مرعبا لكل البلدان في العالم، لما تزهقه من أرواح بريئة، وما تسببه من مآسي اجتماعية فاجعة، وبما تخلفه من خسائر مادية جسيمة

و استنادا إلى تقرير الأمم المتحدة، حول السلامة المرورية في العالم، فإن حوادث المرور تحصد سنويا مليونا وثلاثمائة (1,3 م) روح بشرية، وتتسبب في إصابة زهاء خمسين مليون (50م) شخص إصابات متفاوتة الخطورة، وتخلف خسائر مادية تقدر بـ 518 مليار دولار أمريكي.

و النسبة الكبيرة من هذه الخسائر، لاسيما البشرية منها، تتكبدتها البلدان الفقيرة والنامية حيث تفوق نسبة الوفيات فيها 90%، من مجمل الوفيات في العالم، مع أن نسبة حظيرة المركبات لديها لا تتعدى 48% من الحظيرة العالمية.

و هذا ما حدا بالأمم المتحدة، في جمعيتها العامة، خلال السنة 2010، إلى اتخاذ قرار يحث على تحسين السلامة المرورية في العالم، وأعلن العشرية الممتدة من 2011 إلى 2020، عقدا من أجل تحسين السلامة عبر الطرق.

و قبلها، وخلال السنة 2004، خصصت المنظمة العالمية للصحة يومها العالمي للسلامة المرورية، إدراكا منها لما تسببه حوادث المرور من خطر على السلامة البشرية والصحة العالمية.

و في السنة المنصرمة (2013) خصص الاتحاد الدولي للاتصالات، اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، للسلامة المرورية. مساهمة منه في دعم تدابير الوقاية من حوادث المرور، وذلك بدعوة أعضائه إلى تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحسين وتعزيز تدابير السلامة على الطرق.

و العالم العربي ليس بمنأى عن هذه الآفة المعاصرة، فهو يعاني منها معاناة كبيرة، إن لم تكن أشدّ، فخلال العام 2010، وحسب إحصاءات المنظمة العالمية للصحة فإن البلدان العربية (18 بلدا)، فقدت زهاء 44 ألف من أبنائها بسبب حوادث المرور (43.919).

و الجزائر تعاني كذلك من هذه الظاهرة، حيث تفقد سنويا آلاف الأرواح، ويصاب عشرات الآلاف إصابات متفاوتة الخطورة، نسبة منهم يصابون بإعاقات دائمة.

و لتوضيح الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال أشير إلى بعض الإحصاءات المسجلة خلال السنوات الأخيرة.

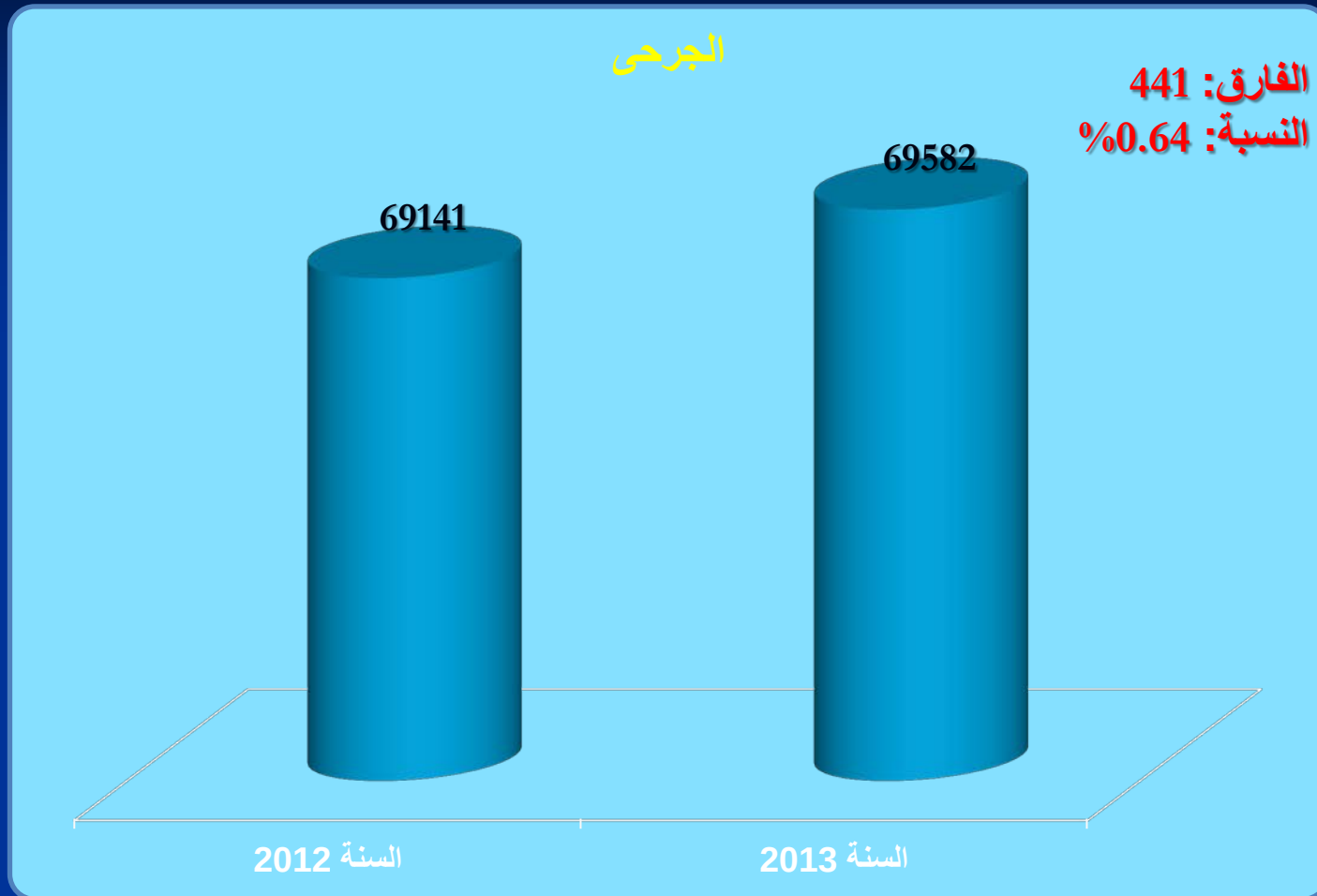
ب- إحصاءات:

- إحصاءات حوادث المرور و ضحاياها خلال السنة 2013

عدد القتلى:



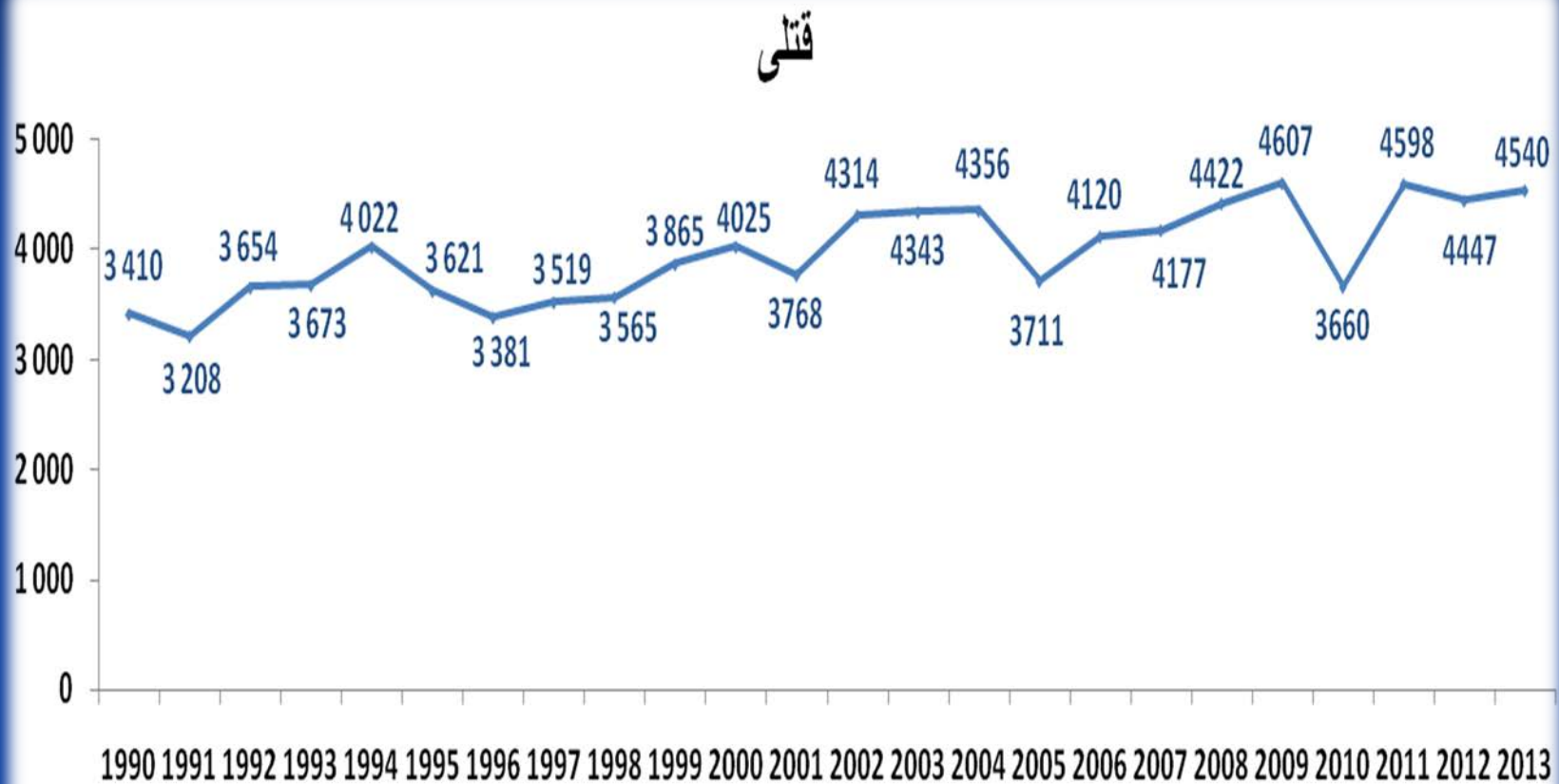
عدد الجرحى:



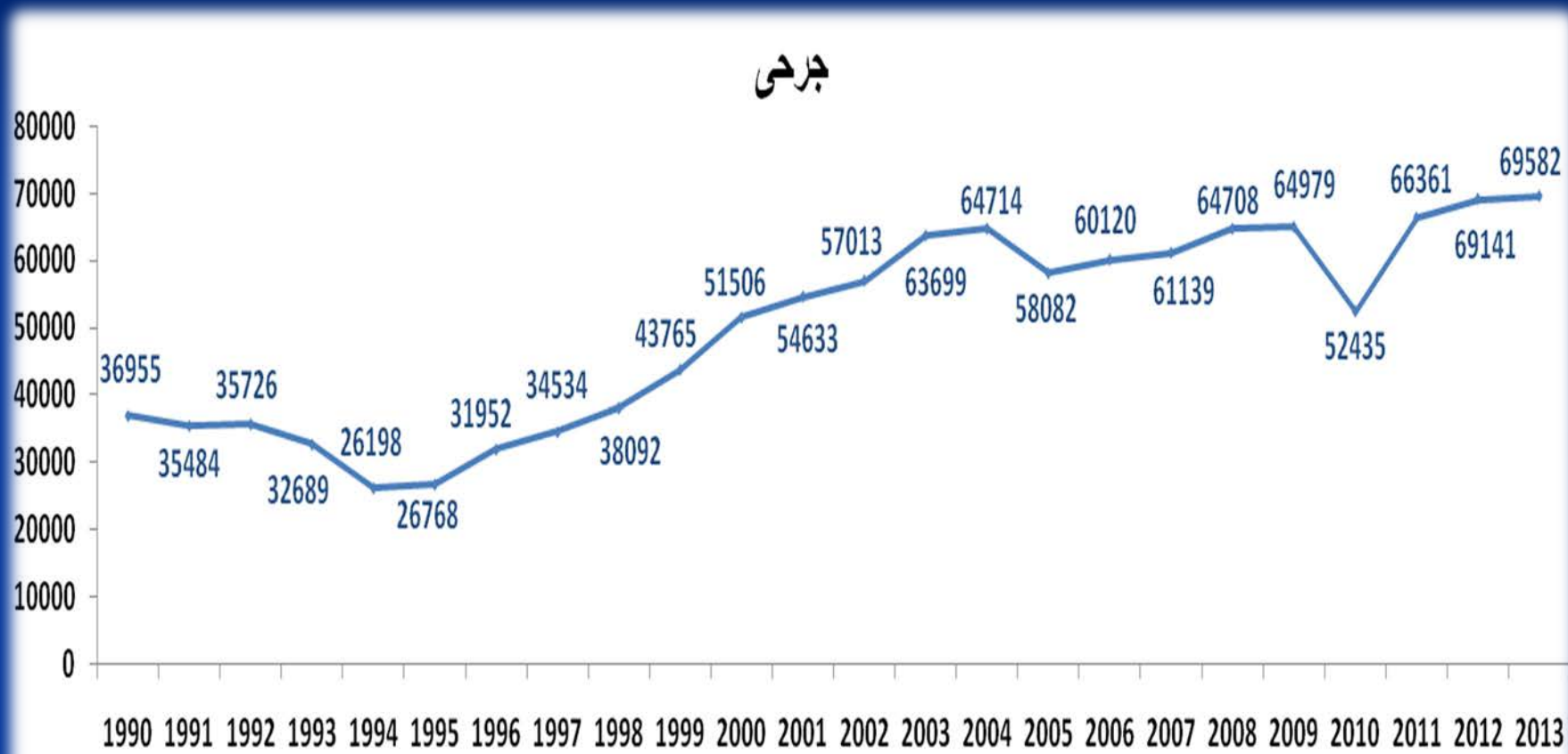
عدد الحوادث:



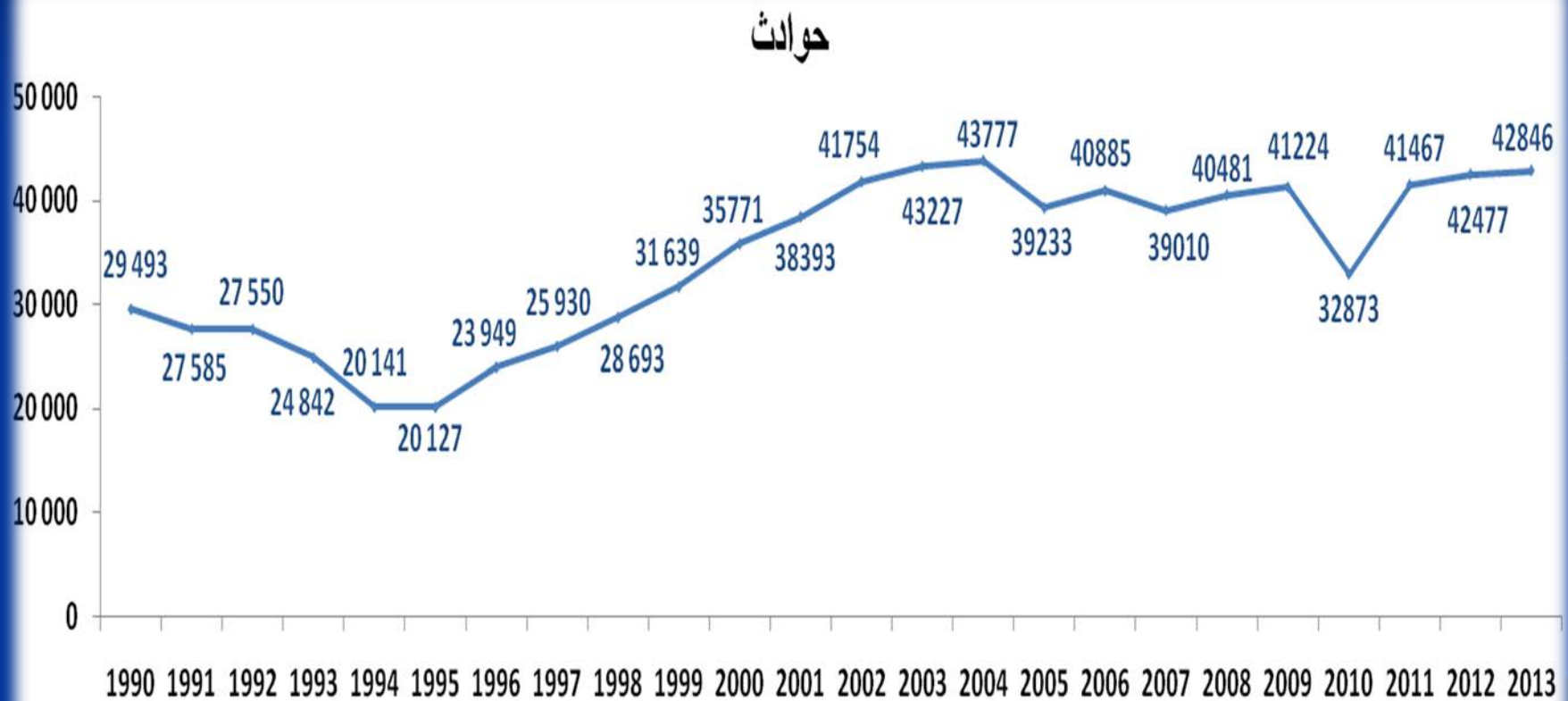
منحنى تغير عدد القتلى: 1990-2013



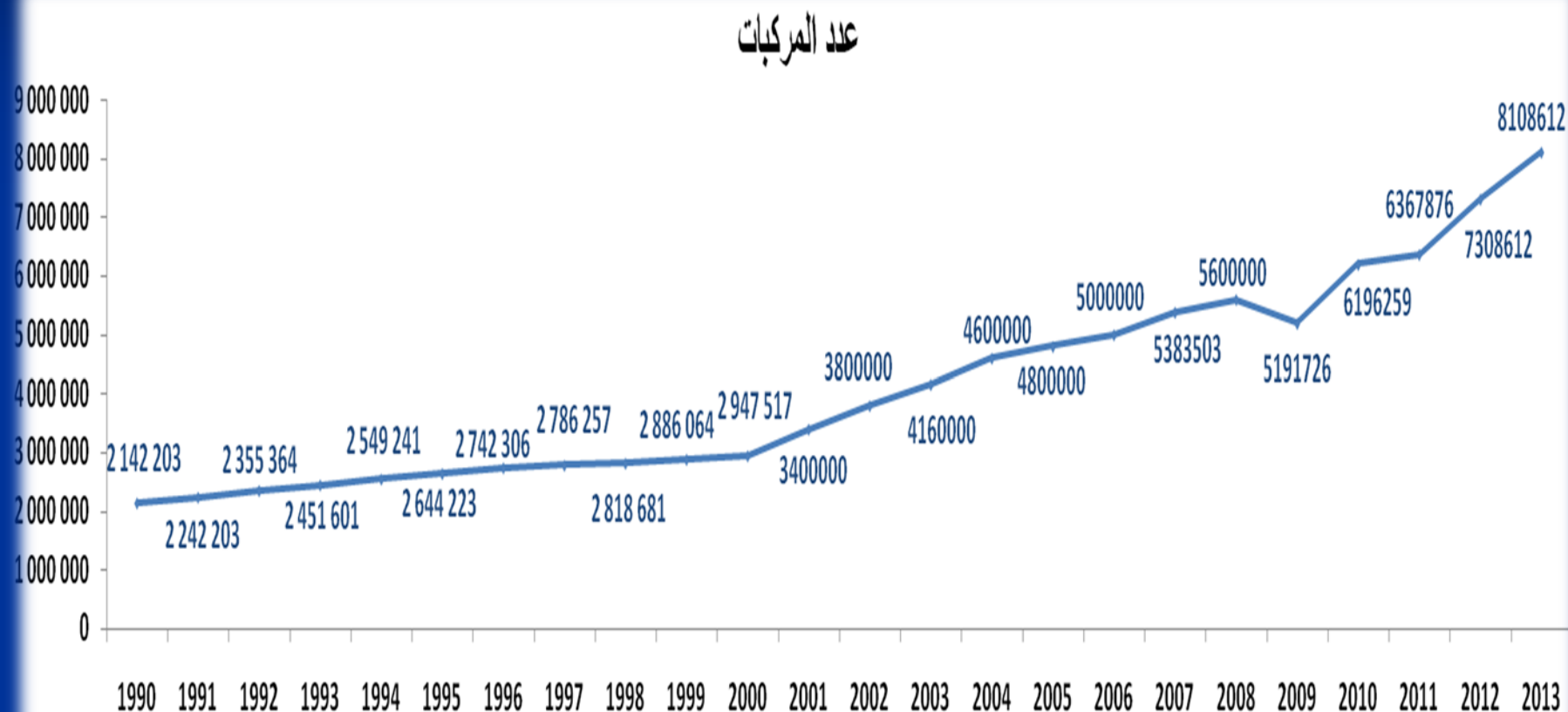
منحنى تغير عدد الجرحى: 1990-2013



منحنى تغير عدد الحوادث: 1990-2013

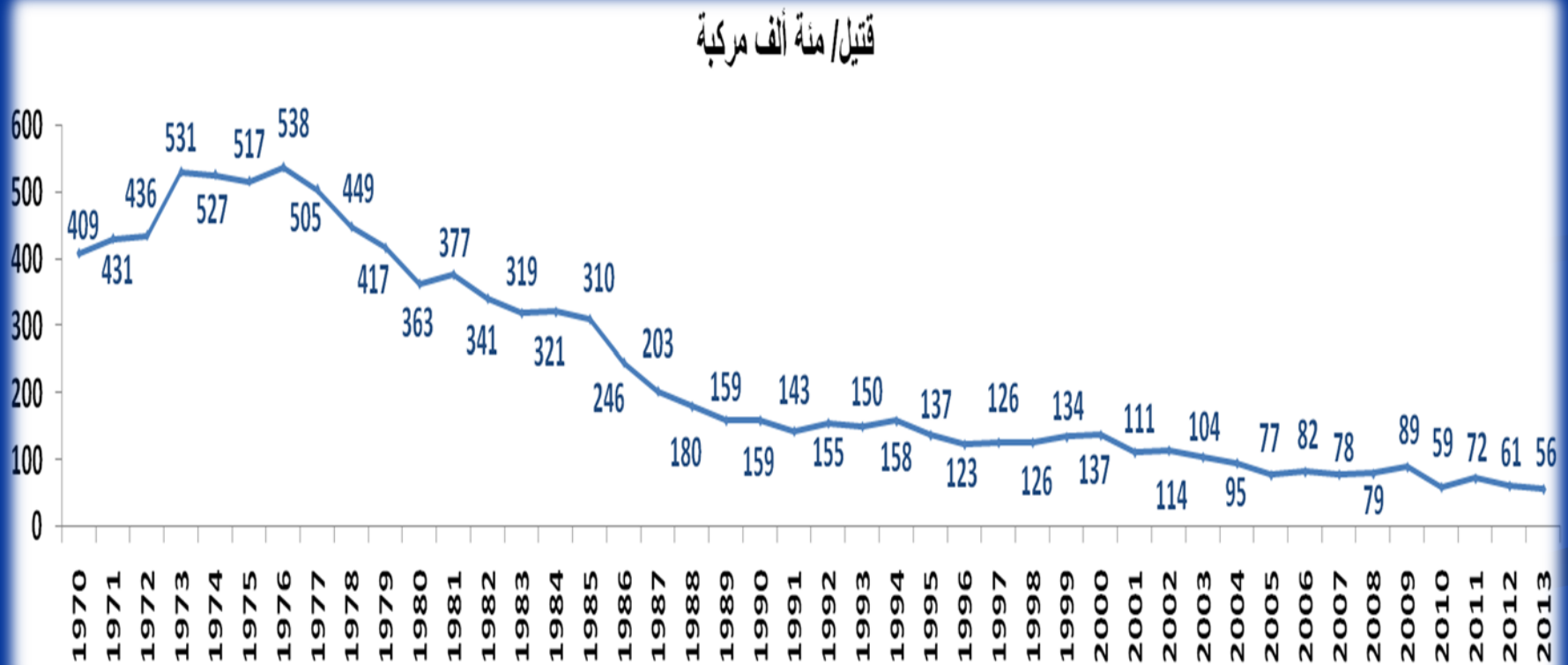


منحنى تغير عدد المركبات: 1990-2013

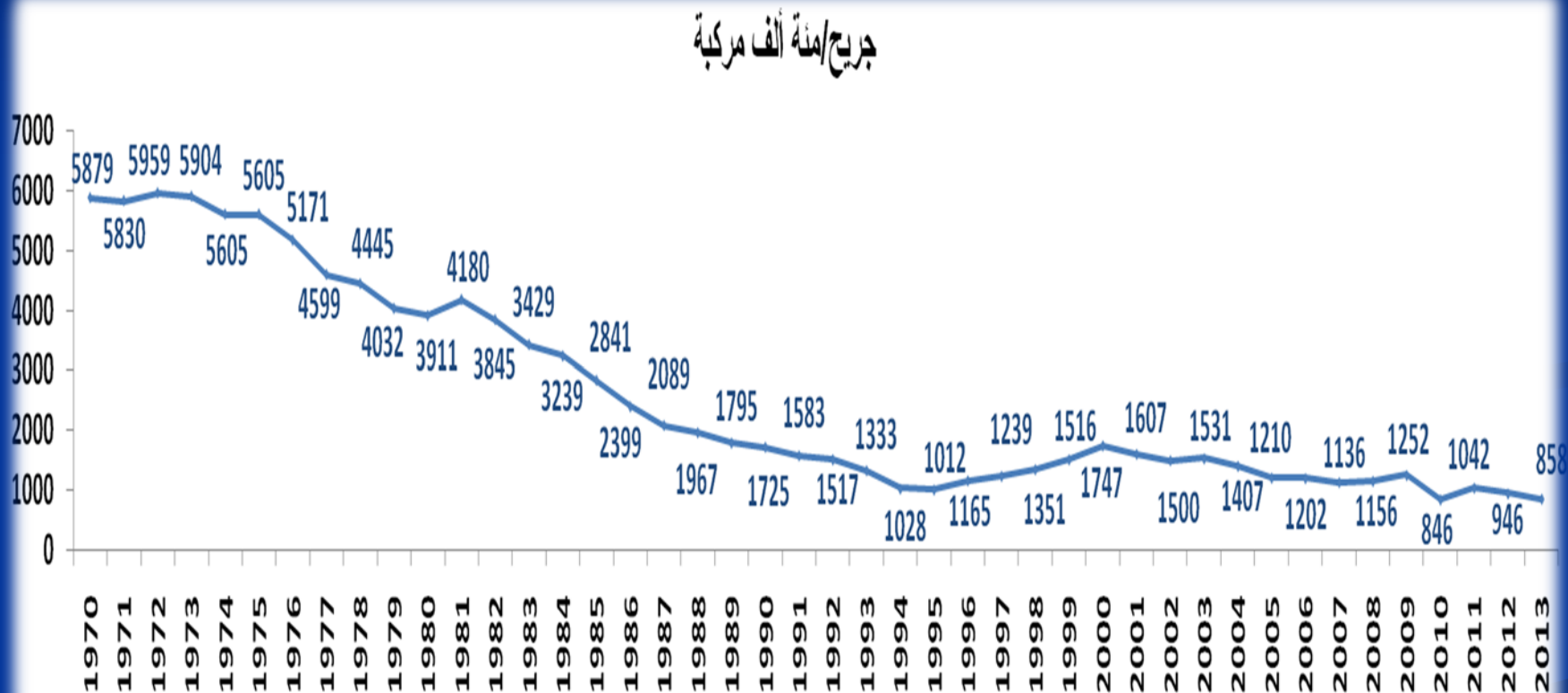


3- مقارنة بين تزايد عدد الضحايا و نمو الحظيرة:

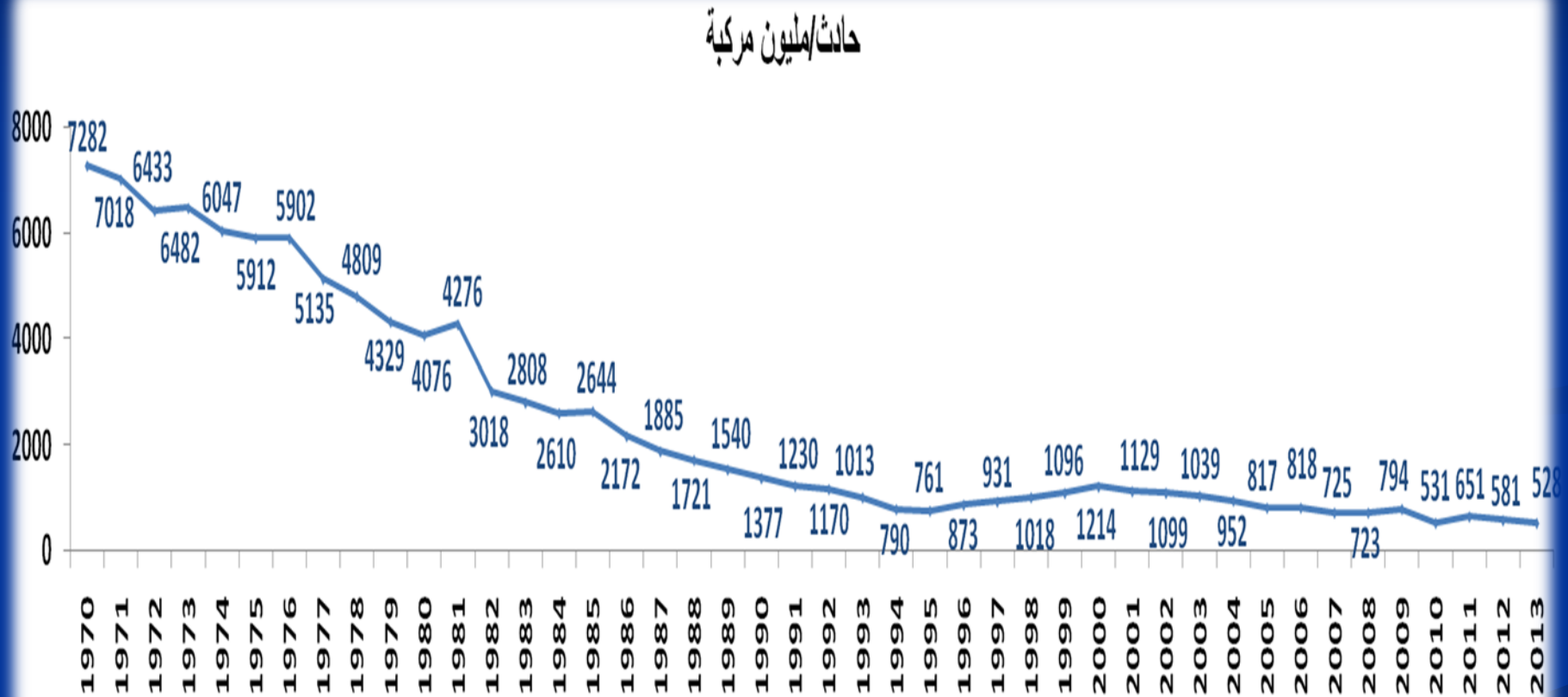
منحنى بياني لإحصاءات قتلى حوادث المرور بالنسبة لعدد المركبات خلال الفترة 1970-2013
عدد القتلى في 100 ألف مركبة.



منحنى بياني لإحصاءات جرحى حوادث المرور بالنسبة لعدد المركبات خلال الفترة 1970-2013
عدد الجرحى في 100 ألف مركبة.



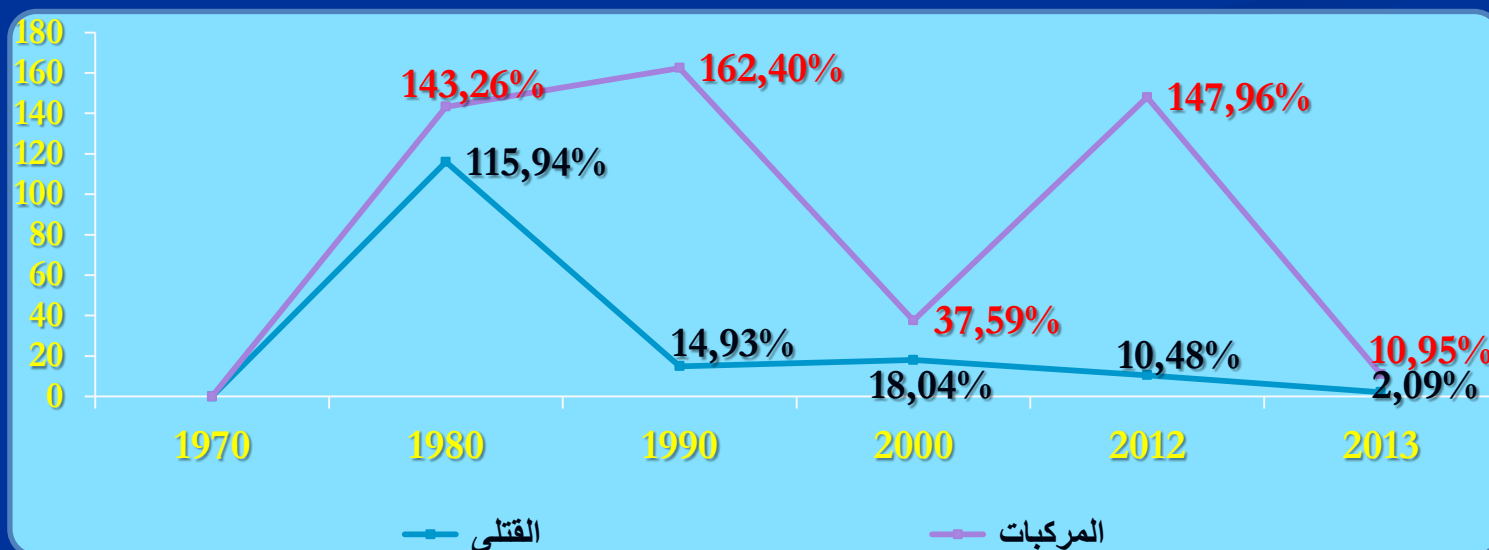
**منحنى بياني لإحصاءات حوادث المرور بالنسبة لعدد المركبات خلال الفترة 1970-2013
عدد الحوادث في 100 مركبة.**



تغير عدد قتلى و تزايد حجم المركبات

المركبات			القتلى			
النسبة	الفارق	العدد	النسبة	الفارق	العدد	
/	/	335600	/	/	1374	1970
143.26	480776	816376	115.94	1593	2967	1980
162.40	1325827	2142203	14.93	443	3410	1990
37.59	805314	2947517	18.04	615	4025	2000
147.96	4361095	7308612	10.48	422	4447	2012
10,95	800000	8108612	2,09	93	4540	2013

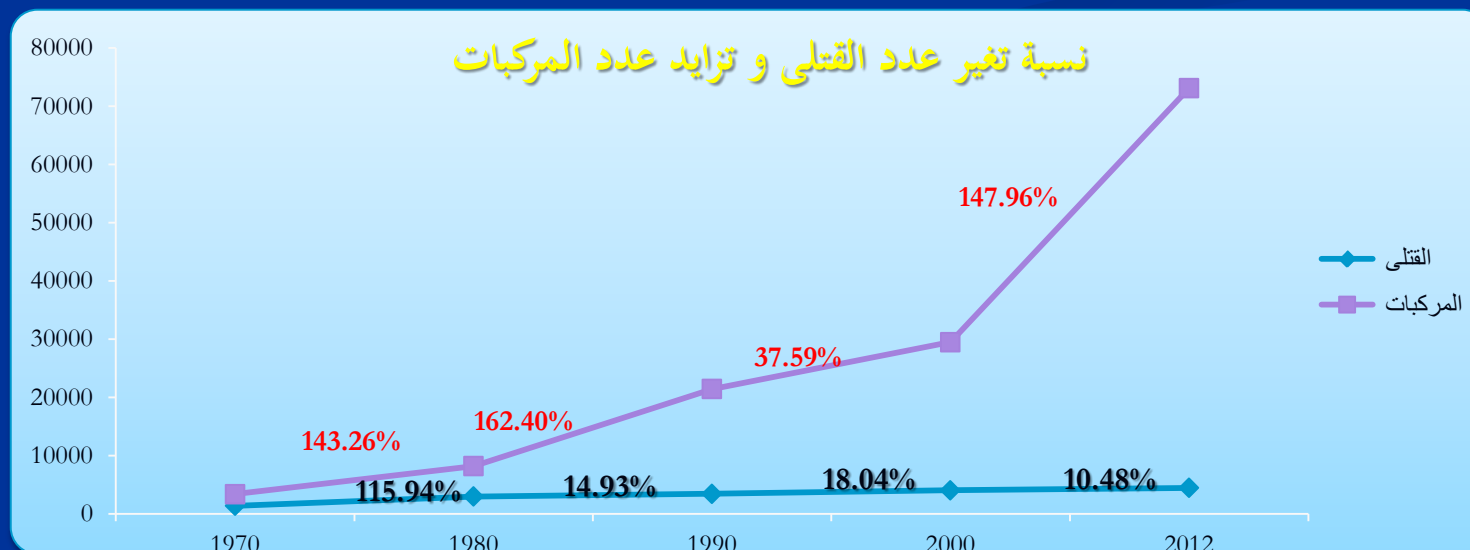
منحنى بياني لنسبة تغير عدد قتلى و تزايد حجم المركبات



تغير عدد قتلى و تزايد حجم المركبات

السنة	القتلى			المركبات		
	العدد	الفارق	النسبة (%)	العدد	الفارق	النسبة (%)
1970	1374	/	/	335600	/	/
1980	2967	1593	115,94	816376	480776	143,26
1990	3410	443	14,93	2142203	1325827	162,40
2000	4025	615	18,04	2947517	805314	37,59
2012	4447	422	10,48	7308612	4361095	147,96

منحنى بياني لنسبة تغير عدد قتلى و تزايد حجم المركبات



ج- هيئات الوقاية:

1- اللجنة الوطنية لأمن الطرق:

تعتبر الجزائر من البلدان التي تولي اهتماما كبيرا للسلامة المرورية، حيث بادرت منذ السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية إلى إنشاء «اللجنة الوطنية لأمن الطرق» خلال السنة 1967، وخولتها مهمة البحث لإيجاد أنجع السبل و اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير السلامة لمستعملي الطريق عبر التراب الوطني.

2- المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق:

و بعد أن تبين أن تنظيم هذه الهيئة و تواجدها على المستوى المركزي أعاقاها عن تحقيق كل الأهداف المسطرة، فكرت السلطات العمومية في إنشاء هيئة أخرى تتوفر على شروط جديدة، وتنظم بكيفية تسمح لها بالتنسيق بين كل القطاعات و الهيئات المعنية، و تقربها من الميدان أكثر فأكثر لتمكينها من تحقيق نتائج أفضل.

حيث نص قانون المرور الصادر السنة 1987 على إنشاء المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق. زود بمجلس التوجيه الذي يتضمن ممثلين عن كل القطاعات و الهيئات التي لها صلة بالسلامة المرورية، و باللجنة التقنية الاستشارية، وكلف بمهام

البحث عن مختلف الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى وقوع حوادث المرور، واقتراح التدابير اللازمة للتصدي لها، و سنّ سياسة وطنية للوقاية و اعتماد استراتيجية فعالة لتنفيذها، والاضطلاع بمهمة التنسيق بين كل القطاعات، و العمل على تطوير أساليب التربية المرورية، والسهر على تنظيم عمليات توعوية لتهذيب سلوك مستعملي الطريق، و تذكيرهم بجدوى التقيد بقواعد السلامة المرورية و احترام قانون المرور.

و جسد هذا المشروع في 20 أفريل 1998، حيث دشن المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق، وشرع في أداء مهامه.

و أول ما بدأ به هو السعي إلى تشخيص أسباب وقوع حوادث المرور، و تحديد مختلف العوامل التي تؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة، لاسيما ارتفاع نسبة الخطورة في الجزائر مقارنة بغيرها من البلدان.

و بالتعاون مع كل أعضاء مجلس التوجيه، و بعض الاختصاصيين والخبراء تمّ رسم معالم السياسة الوطنية للوقاية من حوادث المرور، و تحديد استراتيجية لتنفيذها.

3- المؤسسة الوطنية للفحص التقني للسيارات:

تمّ إنشاؤها بموجب قانون المرور 14/01، الصادر العام 2001، حيث أوكلت لها مهمة تنظيم عملية الفحص التقني للمركبات، على اختلاف أصنافها، و تنوع أغراض استعمالها، بصفة دورية ومنتظمة.

و قد شرع في عملية الفحص بصفة تدريجية، سواء من حيث نوعية هذه المركبات الأغراض و المستعملة من أجلها، أو من حيث التجهيزات الخاضعة للفحص.

و قد تمّ تعميمها منذ أكثر من سنتين على كل الأصناف، و كل التجهيزات و القطع التي لها علاقة بالسلامة المرورية.

4- المركز الوطني لرخص السياقة:

أنشئ بموجب المادة 61، من قانون المرور رقم 14/01، الصادر في 14 أوت 2001.

و هو مكلف بتأطير نشاطات تعليم سياقة السيارات و تنظيم امتحانات الحصول على رخص السياقة.

5- هيئات أخرى:

و هناك هيئات أخرى نص قانون المرور، المذكور أعلاه، على إنشائها، و هي في طور التجسيد لتمكينها من أداء مهامها.

و منها:

- البطاقة الوطنية لرخص السياقة.
- البطاقة الوطنية لمخالفات و جنح المرور.
- البطاقة الوطنية لتسجيل المركبات.

د- عناصر السياسة الوطنية للوقاية:

ترتكز هذه السياسة على عدة أسس، منها:

1- الشمولية:

أي أن يشمل العمل الوقائي كل الجوانب المتصلة بظاهرة حوادث المرور، بصفة مباشرة وغير مباشرة. ومنها

* مستعمل الطريق:

- تربيته
- تكوينه و تدريبه تدريباً جيداً على السياقة
- توعيته وتذكيره بجدوى الالتزام بقواعد السلامة طوعية
- مراقبته وردعه
- توفير منظومة فعالة لإسعافه والتكفل به

* المحيط:

- توفير شروط السلامة في الطرق
- تنظيم المرور
- تطوير النقل وتنظيمه و تنويع أنماطه

* المركبة:

إجبارية الفحص التقني للمركبات لضمان منع استعمال أية مركبة يشوبها خلل أو عيب من شأنه أن يعوق السائق على التحكم فيها، أو خلوها من التجهيزات الحديثة الضرورية لضمان سلامة ركبائها عند تعرضها لحادث.

و قد نص قانون المرور الصادر في العام 2001 على إجبارية الفحص التقني للمركبات (المادة 43).

و شرع في تطبيقه تدريجيا منذ 2003، و الآن أصبح معمما على كل المركبات، و يمس كل التجهيزات و القطع التي لها علاقة بالسلامة المرورية.

2- التنسيق و التعاون:

* على المستوى الوطني و المحلي:

إن نجاح العملية الوقائية يستلزم تضافر جهود كل القطاعات و الهيئات المعنية، وتنسيق أعمالها حتى تتكامل و تحقق الهدف المنشود. سواء على المستوى المركزي أو المحلي

* على المستوى الجهوي و الدولي:

إن أساليب الوقاية من حوادث المرور تتطور باستمرار، و هذا ما يتطلب تعزيز أواصر التعاون مع مختلف البلدان جهويا و عربيا و دوليا للاستفادة من تجاربها و استيحاء ما يفيد في تطوير منظومة الوقاية عندنا.

3- الاعتماد على الأساليب العلمية:

إن اعتماد المنهج العلمي في الوقاية ضمان لتحقيق الأهداف المرجوة من أي نشاط أو تدابير وقائية؛ فالأسلوب العلمي هو الأساس لتطوير منظومة الوقاية سواء تعلق بالتشخيص و التحليل، أو التربية والتوعية أو غير ذلك، و ذلكم بالقيام بما يلي:

* جمع كل المعطيات و البيانات بموضوعية و دقة، حول ظروف و ملابسات وقوع الحوادث، و استغلالها في القيام بدراسات علمية لتحديد مختلف الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى وقوع الحوادث، و استخلاص التدابير الناجعة الواجب القيام بها للتقليل من وقوع هذه الحوادث و التخفيف من عواقبها. و تقديم توصيات دقيقة إلى الجهات المعنية.

* تشجيع كل المؤسسات و الهيئات العلمية على القيام ببحوث و دراسات حول ظاهرة حوادث المرور و تدابير الوقاية منها.

* إجراء دراسات حول تنظيم المرور، و كيفية تطوير أجهزته و تحديثها.

* توطيد عرى التعاون مع الجامعات و مراكز و مخابر البحث، و تحفيز الخبراء على القيام بدراسات علمية حول ظاهرة حوادث المرور، للمساهمة في تفعيل منظومة الوقاية منها.

* عقد ندوات و تنظيم ملتقيات علمية لمناقشة مشاكل المرور و تشخيص أسباب الحوادث و اقتراح حلول ناجعة.

و في هذا الإطار تم القيام بعدة دراسات منها:

1- منظومة جمع المعطيات و البيانات حول حوادث المرور و تحليلها و استغلالها.

2- منظومة التكوين و التدريب على السياقة.

3- تشخيص العوامل و الدوافع المؤثرة في سلوك مستعملي الطريق.

4- تطوير أساليب التوعية.

5- التكلفة الاقتصادية لحوادث المرور.

6- نسبة التعرض لأخطار حوادث المرور.

بالإضافة إلى هذه الدراسات و البحوث العلمية، تنظم ملتقيات و أيام دراسية، يدعى لها خبراء و أخصائيون لدراسة سبل تطوير أساليب الوقاية و تفعيلها.

و في هذا الصدد أشير إلى بض الملتقيات التي تمّ تنظيمها و التي أسفرت عن نتائج و توصيات مهمة:

- دور الإعلام في توعية مستعملي الطريق:

نظم خلال السنة 1999، بقصر الثقافة-الجزائر العاصمة- حضره نخبة من رجال الإعلام و مسؤولي المؤسسات الإعلامية.

- دور التنظيم العمراني في توفير السلامة المرورية:

نظم خلال العام 2000. بفندق «هيلتون» كرس لمناقشة علاقة التنظيم العمراني و دوره في توفير شروط السلامة المرورية في الحواضر.

- دور الجماعات المحلية في تهيئة ظروف الأمن و الوقاية من حوادث المرور:

نظم يومي: 30 - 31 جويلية 2000.

- ملتقى دولي حول التربية المرورية:

نظم خلال شهر ديسمبر 2004، بفندق «ماركير» بالجزائر. حضره عدد معتبر من الإخصائيين من البلدان العربية و بعض البلدان الغربية.

استعرضت خلاله تجارب عدة بلدان في مجال التربية المرورية، و نوقشت أحدث الطرق التربوية. و أسفر هذا الملتقى عن جملة من التوصيات.

و تم تنظيم هذا الملتقى بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية و بحضور وزير النقل و التربية الوطنية.

- ملتقى عربي حول «دور تنظيم المرور في السلامة الطرقية»:

نظم خلال العام 2009، بفندق «شيراتون» بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

شارك فيه ثلة من الخبراء و الأخصائيين، و أسفر عن جملة من التوصيات المهمة، رفعت إلى الجهات المعنية لاستغلالها في تحديث و تطوير طرق تنظيم المرور لدعم منظومة السلامة المرورية.

خاتمة

لا يمكن لمنظومة الوقاية من حوادث المرور أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إذا لم تستند إلى عدة ركائز أساسية، منها: الشمولية، أي أن تتضمن كل العناصر المتصلة بالظاهرة، و في مقدمتها مستعمل الطريق (سائقا كان أو راجلا)، من حيث تربيته تربية سليمة، و تكوينه و تدريبه بكيفية جيّدة، و توعيته بصفة منتظمة، ثم مراقبته مراقبة دائمة وردع المخالف بصرامة.

و كذا الاهتمام بتحسين المحيط وتهيئته تهيئة ملائمة، وأخيرا الحرص على تفعيل منظومة الفحص التقني للمركبات لضمان توفر شروط السلامة فيها.

و الركيزة الثانية هي اعتماد الأساليب العلمية لتطوير منظومة الوقاية و تفعيلها، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات العلمية، و التعاون مع الأخصائيين في كل المجالات التي لها صلة بالموضوع.

و الركيزة الثالثة هي تعزيز سبل التعاون و التنسيق بين كل القطاعات و الهيئات المعنية بالسلامة المرورية للتمكن من تنفيذ البرامج المسطرة، بفضل تضافر جهودها و تكامل نشاطاتها.

شكرا على حسن المتابعة وكرم الإصغاء